القاضي في عصر الذكاء الاصطناعي: من رفاهية الاطلاع إلى إلزامية بناء القدرات

إكرام أحمد شاعر *

DOI:10.15849/ZJJLS.240330.12

* **وزارة العدل اللبنانية**
* للمراسلة : Ikram_chaer@live.com

الملخص

لا شكّ أن رياح التغيير التي تهبُّ من ناحية نُظُم الذكاء الاصطناعي تلفح القطاعات كافّة حول العالم، ويتأثّر بها قطاع العدالة بصورة خاصة، مما يفترض التنبّه إلى هذا القادم الجديد، لاغتنام الفرص المهمّة التي يوفّرها لتسهيل العمل واقتصاد الوقت. من هنا تبرز ضرورة تعلّم القاضي حول الذكاء الاصطناعي للاستفادة من هذه النظم الجديدة وتطويعها لخدمة أداء مهامه والإشراف على إدارة تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة المسؤولة. اتباع المنهج العابر للتخصصات لم يعد خياراً بالنسبة إلى القاضي. فبالإضافة إلى المعارف التقليدية التي يكتسبها، بات لزاماً عليه التعلّم حول أنظمة الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات في مجال هذه التقنية الجديدة، لتأطير تأثيرها، وضبط تداعياتها على حقوق الإنسان ودولة القانون والمؤسسات، وتحويل التحديات التي تطرحها إلى فرص، ليكون القاضي بذلك مشاركاً مستنيراً في النقاشات الدائرة اليوم بين الشركاء في قطاع العدالة، وليكون له موقعه المؤثّر في قلب صناعة القرار في هذا المجال.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، القاضي، بناء القدرات، حقوق الإنسان، مهارات عابرة للتخصّصات.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

The Judge in the Artificial Intelligence Era: From the Luxury of Knowledge to the Mandatory Capacity-Building

Ikram Ahamd Chaer *

* **Criminal Law and International Criminal Law**

*** Crossponding author: Ikram_chaer@live.com**

Abstract

As our daily life is immersed in technology, the use of AI in judicial systems is being explored by judiciaries, prosecution services, and other domain specific judicial bodies around the world. Rough seas are stirred and deep challenges will emerge. Consequently, the judicial formation should be called into question to help judges in order to dominate these new tools to maximize the benefits and prevent the risks. In addition to the essential skills and traditional knowledge that judges should acquire, the interdisciplinary learning is not an option anymore. Learning about AI has become an obligation, considering rapid developments in this field, the challenges and opportunities related to harnessing AI in judicial systems and their implications for human rights and the rule of law, that the Judge must be the aware and informative participant to the discussions among stakeholders from the judicial ecosystem, to take his place in the core of the policy-making in this field.

Keywords: Artificial Intelligence, Judge, Capacity Building, Human Rights, Interdisciplinary skills.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المقدّمة

بينما نحن على شفا الثورة الصناعية الخامسة [1] التي تندمج فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي مع عمل العنصر البشري، وتتجاور الروبوتات مع الإنسان، لم يعد بالإمكان رفضُ التطور والتكيّف مع متطلبات المرحلة الجديدة. ومهما يكن الاسم الذي سيُطلق على العصر التكنولوجي التالي، ومهما يكن الرقم الذي سيُوسَمُ به، فإنه سيكون آخر عصور الاختراعات والاكتشافات التي يُنجزها البشر وحدهم بشكل حصري. هذا الأمر يدفع الخبراء في المجال إلى اعتبار أن "الاندماج مع التكنولوجيا الذكية صناعياً سيكون أشبه بتعلُّم كيفية العيش مع جنس جديد"[2].

وفي السنوات الأخيرة بشكل خاص، حقّقت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي نجاحات بارزة أثبتت من خلالها إمكانات رائدة، ولم يبقَ النقاش حولها أسيرَ الحلقات الأكاديمية، بل احتلّ الصفوف الأمامية في قاعات القرار الرسمي، وعلت الأصوات المتنافسة حوله من على أعلى المنابر [3].

وتنبع **أهمية هذه الدراسة** من ملاحظة هذا الواقع الذي بدأ يُرخي بظلاله على الأنظمة القضائية بدخول نظم الذكاء الاصطناعي إلى قطاع العدالة، فارضاً عليها تحدّياته، لا بل "قاذفاً في وجهها" مشكلاته.

من هنا **ضرورة التساؤل** حول مدى كفاية الأدوات المعرفية الملائمة في متناول قضاة اليوم ليخوضوا غمار هذا العالم المتحوّل، وضرورة تدعيمها وتطويرها بالتعلّم حول الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات في هذا المجال، ليضعوا أنفسهم في سياق الزمن لا خارجه، متجاوزين المعارف التقليدية إلى فضاء أرحب.

أما بخصوص **منهجية الدراسة**، فإنها ستعتمد المنهج الوصفي عند بيان واقع الحال في ما يتعلق بإدخال الذكاء الاصطناعي إلى قطاع العدالة، وعرض التجارب المختلفة والتعليق عليها وتقييمها باتباع المنهج التحليلي والمقارن، لتخلص، باعتماد المنهج الاستشرافي، إلى إلزامية تعلّم القاضي حول الذكاء الاصطناعي، مستطلعةً تداعيات المسارات المستقبلية لقرار اليوم في هذا الإطار، لتحديد المستقبل الذي نريد إدراكه في قطاع العدالة بوجود هذه التقنية الجديدة.

---

[1] تقوم الثورة الصناعية الخامسة على فكرة دمج الروبوتات مع أداء العنصر البشري. أما "الثورة الصناعية الرابعة" فهي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، في عام 2016م، على ما كان يفترض أنه الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية" والقائمة على الرقمنة الإبداعية القائمة على مزيجٍ من الاختراقات التقنية المتفاعلة تكافلياً عن طريق خوارزميات مبتكرة.

[2] فلين كولمن، الخوارزمية البشرية– كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تحديد من نحن، ترجمة أوليغ عوكي، الدار العربية للعلوم ناشرون، طبعة أولى، 2020، ص 54.

[3] نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أن اليونيسكو توصّلت بعد جهود مضنية إلى وضع "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، بتاريخ 23 تشرين الثاني 2021. ويحدّد هذا النص القيم والمبادئ المشتركة التي ستوجّه عملية إعداد الهيكل الأساسي القانوني اللازم لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بطريقة سليمة.

كما اتخذ البرلمان الأوروبي قراره التوجيهي بتاريخ 2017/2/16 طالباً في المادة 59/ف منه من المفوضية الأوروبية إنشاء شخصية قانونية إلكترونية للروبوت:

Règles de droit civil sur la Robotique, Résolution du Parlement européen du 16 février 2017 contenant des recommandations à la Commission concernant des règles de droit civil sur la robotique (2015/2103 (INL).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وعليه سوف تشدّد الدراسة في **مبحثين اثنين** على أنه فضلاً عن المهارات الأساسية التي يجب على القضاة أن يكتسبوها في المعاهد القضائية، لا بدّ أيضاً من الالتفات بشكل جدّيّ إلى "المهارات العابرة للتخصّصات" التي يُمكنهم، لا بل بات واجباً عليهم اكتسابها، في جميع مراحل التعليم ومستوياته، تفرضها ثنائية الاستفادة من الفرص الكبيرة التي تقدّمها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من ناحية **(المبحث الأوّل)**، وضرورة التصدّي للمخاطر التي قد يفرضها الارتباط المتنامي بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة القضائية من ناحية أخرى **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأوّل: القاضي في دور المستخدِم لنُظُم الذكاء الاصطناعي

لا بدّ من عمل الجسم القضائي بجديّة لاكتشاف الفرص التي يُتيحها الذكاء الاصطناعي بقصد تحسين الأداء في جوانب متعدّدة من عمله **(المطلب الأول)**. إن تمدّد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة يبيّن أن "الفقر المعرفيّ" حول أنظمته سيشكل عائقاً أمام ممارسة القاضي لجوهر عمله القضائي في كلّ مرة يكون النشاط المتأتي عن عمل تلك الأنظمة موضوع النزاع المعروض أمامه، أو أحد جوانبه، لأن القاضي لن يكون متمكّناً من الأدوات القانونية التي ينبغي استنهاضها في هذا المضمار **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل: بناء القدرات، وسيلة نافعة لتحسين الأداء القضائي

نظراً لحداثة مفهوم الذكاء الاصطناعي وتنوّع مهامّه والأنشطة التي يمكن أن يقوم بها، اختلفت التعريفات في تحديد ماهيته [1]، ليكون، في الخلاصة، تلك التقنية التي ستمكّن الآلة من التفكير وتنفيذ المهام على طريقة البشر [2]، من خلال تدريبها باستخدام الخوارزميات [3]، حتى تستوعب البيانات التي تحصل عليها وتتعلّم منها.

وقد بذلت الوثائق الدولية مساعي مهمة في مضمار محاولة التعريف. في هذا الإطار، خلُصت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مذكرتها [4] إلى أنه "علم استنباط نظُمٍ قادرة على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العمليات الذهنية. ويُمكن تلقين الذكاء الاصطناعي كيفية حلّ مشكلة ما، ولكنه قادر أيضاً على دراسة المشكلة ومعرفة كيفية حلها بمفرده، ويمكن للنظُم المختلفة أن تبلغ مستويات مختلفة من التشغيل الذاتي، وفي مقدورها أن تتصرف باستقلالية، ومن غير الممكن بهذا الخصوص، التكهن بعمل تلك النظم ولا بنتائجها لأنها تتصرف باعتبارها صناديق سوداء".

---

(1) للاستزادة D. Owana, Fondements logiques de l'intelligence artificielle, Copyright Dieu-donné OWANA : Paris, 2015, p.289.

(2) البزوني كاظم، أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2023، ص 27.

(3) تعني الخوارزميات مجموعة من الخطوات التي تصف بالكامل كيفية تنفيذ إحدى العمليات. ويختلف مسمى الخوارزمية من مجال إلى آخر، ففي الطهي هي الوصفة، وفي الموسيقى هي النوتة، وفي علم الحاسوب، يقوم البرنامج بالمهمة نفسها. وقد عرّفها المجلس الأعلى للمرئي والمسموع في فرنسا بأنها سلسلة من العمليات أو التعليمات، محددة بصورة واضحة من أجل السماح بحلّ مشكلة أو بالحصول على نتيجة معينة، متوافر على موقع المجلس: www.csa.fr/Informer/Toutes-les-actualites/Actualites/Terminologies-autour-des-algorithmes-de-recommandation-des-plateformes-de-contenus-numeriques

(4) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي، ورقة مقدمة من تشيكيا، الدورة الحادية والخمسون، نيويورك، 2018، ص 2.

بدورها، ركّزت لجنة اليونيسكو العالمية لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجيا COMEST على مهامّ الذكاء الاصطناعي، بحيث جاءت محاولةُ تعريفه أقرب إلى الشرح. فهو ينطوي على آلات قادرة على تقليد وظائف معينة للذكاء البشري، بما في ذلك ميزات مثل الإدراك والتعلم والتفكير وحلّ المشكلات والتفاعل اللغوي وحتى إنتاج عمل ابداعي[1]. وفي إطار وضع مشروع النظام الأوروبي للذكاء الاصطناعي المقترح من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا، فقد عرّفت المادة الثالثة منه الذكاء الاصطناعي بأنه "برنامج تستخدم فيه تقنيات معدّدة في الملحق رقم I من المشروع نفسه والتي يمكنها أن تولّد نتائج مثل المحتوى، التوقعات، المقترحات، أو القرارات التي تؤثر في البيئات التي يتفاعل معها البرنامج المذكور، وذلك في إطار مجموعة من الأهداف المحددة من قبل الإنسان".[2]

وقد كلّفت لجنة وزراء مجلس أوروبا (Conseil des ministres du Conseil de l'Europe) اللجنة المختصة في مجال الذكاء الاصطناعي التابعة للمجلس المذكور بوضع أداة قانونية ملزمة من أجل ضمان أن يكون نشوء نظم الذكاء الاصطناعي وتنميته وتطبيقه قائماً على القواعد الموضوعة من مجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون، ومرتكزاً على الحقوق الأساسية. وبالفعل توصلت اللجنة إلى وضع "المشروع صفر للاتفاقية (الإطار) للذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان ودولة القانون"[3]، وجرى نشره في كانون الثاني من العام الجاري. في المادة الثانية منه، تمّ تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه "النظم الخوارزمية أو كل دمج لمجموعة من هذه النظم تستعمل طرقاً حسابية مشتقة من الإحصاء أو من طرق رياضية أخرى من أجل تنفيذ مهام منوطة عامةً بالذكاء البشري أو التي تفترض وتستلزم بالعادة استخدام ذلك الذكاء لتنفيذها، والتي من شأنها مساعدة أو استبدال حُكم المُقَرِّرين البشريين في تنفيذ المهام المذكورة. وهذه المهام تتضمن، دون حصر، التوقّع، التخطيط، التعرّف على الكلام والأصوات والصور، توليد النصوص والأصوات، الترجمة، التواصل، التعلّم وحل المشكلات"[4].

من هنا، فمن الملاحظ أنّ تعريف الذكاء الاصطناعي يدور حول محورين أساسيين: محور الفعل أو التصرّف، بتقييم عمل الذكاء الاصطناعي، ونجاحه في الأداء، نسبةً إلى كفاءة العنصر البشري، (وهو ما سنوظّفه في خدمة

---

(1) AI and education– Guidance for policy makers, 2021 الذكاء الاصطناعي والتعليم، إرشادات لواضعي السياسات صدر في عام 2021 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة –اليونسكو، بمشاركة المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، المؤلفون: Fengchun Miao, Wayne Holmes, Ronghuai Huang, and Hui Zhang

(2) L'article 3 de la proposition du règlement européen sur l'intelligence artificielle, publiée le 21 avril 2021 (AI Act) définit le «système d'intelligence artificielle» (système d'IA) comme étant *« un logiciel qui est développé au moyen d'une ou plusieurs des techniques et approches énumérées à l'annexe I et qui peut, pour un ensemble donné d'objectifs définis par l'homme, générer des résultats tels que des contenus, des prédictions, des recommandations ou des décisions influençant les environnements avec lesquels il interagit ».*

(3) Council of Europe, Committee on Artificial intelligence (CAI), Revised Zero Draft (Framework) Convention on Artificial intelligence, Human Rights, Democracy and the Rule of Law, 6 janv.2023: www.coe.int/cai

(4) علماً أن تقرير البرلمان الأوروبي، المسمّى بقواعد القانون المدني للروبوت للعام 2017، كان قد أضاف خاصية مهمة للذكاء الاصطناعي أو الروبوتات الذكية المستقلة، أو بالأحرى قيداً عليه وهو "غياب الحياة بالمعنى البيولوجي":

European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103 (INL)): Absence of life in the biological sense.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

هذا القسم من البحث)، والمحور المتعلق بالتفكير والمنطق، وهو يرتبط مباشرةً بعملية إنتاج القرار القضائي بواسطة أو بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي (وهو المحور الذي سيُبنى عليه القسم الثاني) [1].

وبالرغم من صعوبة صياغة تعريف شامل وموحّد وواضح للذكاء الاصطناعي [2]، فقد نجحت محاولات الباحثين في الخروج إلى الواقع بتطبيقات مادية غزيرة لتقنياته.

وها هو الذكاء الاصطناعي يحثّ الخطى في قصور العدل حول العالم.

ففي الصين، وتحديداً في مقاطعة Pudong، اقتحم الذكاء الاصطناعي المجال الجزائي من أوسع أبوابه، وتمّ توظيفه لاستبدال النيابة العامة، وحقّقت نتائج تجربته نسبة مصداقية بلغت 97% بحسب الأرقام المعلنة. وفي الولايات المتحدة الأميركية، بات الذكاء الاصطناعي حاضراً في الحقل الجزائي كذلك، بحيث تعتمد تقنية Public Safety Assessement PSA، كواحدة من بين تقنيات أخرى، لمساعدة القاضي في اتخاذ القرار حول إبقاء الشخص موقوفاً أو إخلاء سبيله. وفي مدينة فانكوفر في كندا، أُنشِئَت محاكم مدنية Civil Resolution Tribunal، يستطيع المواطن أن يلجأ بنفسه إليها وإتمام إجراءات التقاضي أمامها، من خلال أداة مفتوحة Solution Explorer.

فلا شكّ بأن الذكاء الاصطناعي قادر على التصدي للكثير من الصعوبات التي تعترض الأنظمة القضائية نحو عدالة أفضل، ومن شأن استخدامه أن يجلب فوائد جمّة تكمن في تحسين الأداء والكفاءة من خلال أتمتة العديد من المهامّ الإدارية والروتينية. وفي نهاية المطاف، فالانتفاع من الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة من شأنه تسريع التقدم نحو الهدف السادس عشر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة (السلام والعدل والمؤسسات) [3]، الأمر الذي يجعل تعلّمه مفيداً ونافعاً.

فلا بدّ من أن يكون القاضي محيطاً علماً بالمنافع المتأتية عن استخدام وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة لأن مسألة الاستفادة المجدية من التقنيات مرتبطة بكيفية تعلّمها، واكتساب المهارات الفعلية من ورائها. بناءً عليه، ينبغي الإقرار بالفرصة الكبيرة التي يُتيحها استخدام هذه الوسائل للمساعدة على الارتقاء بالمعارف، والإنتاج العلمي، والممارسات العملية. فالقاضي يمكنه الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لفرز المستندات وتحليلها بصورة أوّلية، جدولة جلسات المحاكمات، وضبط محاضر تلك الجلسات باستخدام تقنيات التعرُّف التلقائي على الكلام والنسخ المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحويل اللغة المنطوقة إلى نصوص مرقمة، وتأمين الترجمة الفورية في إطار الاستجواب والاستماع إلى الشهود، فضلاً عن إمكانية استخدام الكاميرات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لمراقبة سلوك الشهود والأشخاص الذين يخضعون للاستجواب لتقييم مشاعر المراقَبين بواسطة تقنية التعرف على

---

[1] حول هذه الثنائية:

E. Barthe, Les outils de l’intelligence artificielle pour le droit français, JCP G, nº 14, 2019, p.666.

[2] من الملاحظ أن جميع التعريفات تعمد إلى نمذجة الذكاء البشري، بمعنى أنها تحيل إلى نشاط الذكاء البشري كمرجعية لأجل صنع الذكاء الاصطناعي بافتراض أنه يتعلق بتضمين الذكاء الذي يتوافر لدى البشر في بعض الآلات. لكن التجربة في مجال الذكاء الاصطناعي أظهرت أن مجموعة الأساليب التي يتبعها البشر في استخدام ذكائهم لحل المشكلات ليست قطعاً الأساليب الوحيدة المتاحة، كما أنها ليست دائماً الأفضل.

[3] في سبتمبر 2015، اعتمد قادة العالم في قمة أممية تاريخية أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على أن يبدأ تطبيقها اعتباراً من يناير 2016.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الوجه وتغذية الحاسوب بتلك المعلومات. كما يمكنه الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لإجراء الأبحاث القانونية، وحتى الفصل في القضايا البسيطة.

إن انخراط العديد من الدول في سباق اختبار تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة يعرض أمامنا تجارب تتفاوت فيها نسب النجاح. فتجربة البرازيل مع برنامج Victor الذي يستعمل الذكاء الاصطناعي وتحليل القضايا مستخدماً تقنية NLP Natural language processing لتحديد ما إذا كانت القضايا قابلة للطعن عن طريق الاستئناف لاقت الكثير من الانتقادات.

في المقابل، فإنّ تجربة الهند في إدخال الذكاء الاصطناعي في صلب العمل الإداري في المحاكم، حيث عملت لجنة الذكاء الاصطناعي التابعة للمحكمة العليا على استحداث برنامج يستخدم تقنية NLP تلقى الترحيب. فقد استخدمت هذه التقنية من أجل ترجمة القرارات والأحكام الموضوعة بالإنكليزية إلى اللغات المحلية، فضلاً عن استحداث برنامج للتدقيق في القضايا المرفوعة إلى المحكمة العليا (بمعدل 70 ألف قضية سنوياً)، يعمل على فرزها إلى مجموعات ومواضيع، وتحديد القضايا التي تتضمن إشكاليات قانونية موحّدة، وردّ الطعون المعيبة.

من جهتها، قادت وزارة العدل الاستونية مشروعاً رائداً بالطلب من رئيس وحدة البيانات فيها Velsberg Ott المساعدة في تصميم "قاضٍ روبوت" لمعالجة القضايا التي لا تتعدى قيمتها 7000 يورو[1]. يعمد الفرقاء إلى تنزيل المستندات والحجج التي بين أيديهم على منصة خاصة، بحيث يصدر الذكاء الاصطناعي قراره في النزاع، ويكون قابلاً للطعن فيه أمام قاضٍ بشري.

أما في فرنسا، فقد تمّ إدخال تطبيقين عمليّين للذكاء الاصطناعي في العمل الإداري للمحاكم. بادئ الأمر، جرى استحداث برنامج ذكاء اصطناعي يعمل على إيجاد نقاط التقاطع والتشابه بين قرارات محكمة التمييز في القضايا غير الجزائية من خلال تنقية مؤتمتة للكلمات المفتاحية للحلول المقدّمة من قبل قرارات محكمة التمييز المنشورة، وبين طلبات التمييز المقدمة، وذلك بهدف التوجيه الأولي للطعن إلى غرفة التمييز المختصّة بحسب توزيع الأعمال (مدنية، تجارية، اجتماعية).[2] أما برنامج الذكاء الاصطناعي الآخر فيهدف إلى مساعدة محكمة التمييز الفرنسية في عملية إخفاء هوية المتقاضين. ولتوضيح الفائدة من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن محكمة التمييز الفرنسية باتت اليوم مسؤولة عن البيانات المفتوحة للقضاء العدلي الفرنسي Open data بحيث تتيح للجمهور الاطلاع على حوالي 480 ألف حكم وقرار صادر عن القضاء العدلي الفرنسي من خلال محرّك البحث Judilibre وذلك بعد أن تقوم باستبدال أسماء المتقاضين (Travail de pseudonymisation). فالبرنامج المذكور يهدف إلى تعيين العناصر التي تسمح بإعادة تحديد أشخاص المتقاضين[3] (غير أسمائهم، ولا يُقصد بها البيانات ذات الطابع الشخصي العائدة لهم)، من أجل العمل على تحييدها أيضاً، ليكون عمل المحكمة في إخفاء هويتهم فعالاً[4].

---

(1) E. Niler, Can AI be a fair judge in Court? Estonia thinks so, Wired, 25 mars 2019.

(2) Nomenclature des affaires orientées dans les chambres civiles de la Cour de cassation (NAO).

(3) Eléments permettant la réidentification des parties.

(4) حول هذه التجارب كافة، انظر مداخلة القاضي Jean-Michel Sommer خلال الندوة التي عقدتها محكمة التمييز الفرنسية بتاريخ 21 نيسان 2022 بعنوان "L'intelligence artificielle et la fonction de juger" ، متوافر على موقع المحكمة www.courdecassation.fr

المبحث الثاني: بناء القدرات، معبر إلزامي "لقول الحق"[1]

مع مجموعة متزايدة باستمرار من النواحي والقطاعات التي تتبنّى الذكاء الاصطناعي، والتي ترفع مشاكلها، في نهاية المطاف، إلى القضاء للبتّ فيها، بات بناء قدرات القضاة (بمعنى التعلُّم عن الذكاء الاصطناعي) أمراً ملحاً. فدخول هذه التكنولوجيا إلى عالم القانون، يؤدي بالقاضي إلى "عبور وظيفي إلزامي" Interprofessionnalité renforcée. من هنا، أهمية تعزيز إمكانية اكتساب "المهارات الأساسية اللازمة" لتعليم معارف الذكاء الاصطناعي للقضاة، ومهارات أخلاقياته، بوضع برامج تعليمية بشأن استخدام نظمه، أو تحديث البرامج الموجودة عند الاقتضاء، والأخذ بنهج تشاركي مع القطاعات الأخرى في هذا الصدد، وذلك سواء بإدخالها إلى البرامج التعليمية والإعدادية في معاهد الدروس القضائية، أو لاحقاً من خلال التدريب المستمرّ.

ففي عالم شديد الترابط والتفاعل وحيث الصعوبات باتت عابرة للدول transnational، لا بدّ من أن يصبح القاضي، أي قاضٍ، في المستقبل القريب، على تماسّ مع التحديات القانونية الجديدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، حتى لو لم يكن معتمداً في البلد الذي يمارس فيه مهامه القضائية.

فيجب أن يكون للقضاة مهارات متناسبة للمجالات التي سيتعيّن عليهم حتماً التعامل معها في يومياتهم المهنية. فلم يعد بإمكان القاضي أن يبقى بمنأى عن النقاشات الدائرة حول العالم اليوم في مجال الذكاء الاصطناعي متناولة إشكاليات عدة. فالنقاش يدور اليوم حول الحقوق التي يتمتّع بها، وتلك التي يُمكن أن تُمنح مستقبلاً لكيانات الذكاء الاصطناعي، سيّما أن العديد من الدول بدأت تخطو خطوات جريئة في هذا المجال.[2]وإن النظرة المستقرة للشخصية القانونية الممنوحة تقليدياً للشخص الطبيعي والشخص المعنوي تنافسها نظرة مستجدّة من شأنها نقلها إلى شخص قانوني ثالث ذي طبيعة رقمية، والبحث جارٍ حول ما إذا كان يجب أن تتميز هذه الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بنظام قانوني خاص بها.[3] ويدور التساؤل كذلك حول ما إذا كان هذا الأمر من شأنه أن يُعيد النظر

---

[1] في اختيارنا لهذا العنوان، أخذنا بعين الاعتبار تعريف القرار القضائي

أن كلمة حكم Jugement مشتقة من الأصل اللاتيني:

Judicamentum و Judicare المركبة من Jus وتعني الحق Droit و Dicare وتعني Dire فالحكم إذاً هو قول الحق.

[2] مثال على ذلك منح الروبوت "صوفيا" الجنسية من قبل المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية المملكة 2030. ونرى كذلك أن استونيا أوجدت المواطنة والإقامة الإلكترونية الذي تمنح بموجبه الجنسية الاستونية الإلكترونية في العالم الافتراضي لأي شخص في أي مكان، وذلك من خلال برنامج إقامة المجتمع الرقمي في استونيا الإلكترونية(E-Estonia) .

[3] انظر حول هذا النقاش بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية المؤيدين للفكرة في إطار حماية الروبوت وتحديد ضوابط عمله لخدمة الإنسان من جهة، وبين موقف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية واللجنة العالمية لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجيا المعارض لهذا التوجّه: حلال دونا، الذكاء الاصطناعي، تحدٍّ جديد للقانون الجزائي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، 2022، ص 92-100؛ البزوني كاظم، أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2023، ص 205-211.

وفي الفقه: -N. Nevejans, Le statut juridique du robot doit-il évoluer?, La jaune et la rouge, Magazine Nº 750, déc.2019.

-A. Bensoussan et L. Puigmal, Le droit des robots, Archives de philosophie du droit, 2017/1, T.59, pp.165-174.

في الأساسيات النظرية التي تقوم عليها نظرية الأشخاص في القانون المدني [1]، وبشكل أوسع، حول التحدّيات القانونية التي ستنجم عن الاعتراف ب "شخص الذكاء الاصطناعي". فبعد أن ينشأ الشخص القانوني، ولكي يستطيع أن يتمتّع بحياته القانونية، لا بدّ له من خصائص معينة تشكّل لبنات وجوده، كالاسم والذمة المالية والأهلية والجنسية، فضلاً عن الإقرار له بحقوق تترتب على منحه شخصية قانونية خاصة به [2].

ولمّا كان جوهر الذكاء الاصطناعي هو التعلّم والاستقلال بالقرار، فما الذي يمنع من أن يصبح لهذا الذكاء إبداعاته الخاصة [3]، وبالتالي حقوقه الفكرية على ما يُبدع [4]، لا سيّما مع تطور التعلم العميق للذكاء الاصطناعي؟ فنتاج الذكاء الاصطناعي بات حاضراً اليوم في التحرير الصحفي والرسم والأدب وواسع الانتشار في مجال الفن. وطالما أن الباب قد فُتح على الجانب الفني والأدبي لهذه الحقوق، فلا شيء يمنع توقّع حدوثه في المجال الصناعي في ما بعد، وبشكل خاص، في مجال أعمال التصميم وغيرها.

فضلاً عن ذلك، فقد شكّل تدخّل الذكاء الاصطناعي في شتّى مجالات الحياة تربةً خصبة لقيام المسؤولية عن أفعال كياناته المستحدثة، وان تحديد نطاق دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في المسؤولية المدنية للأضرار الناجمة عن هذا الذكاء يشكل مصدر حيرة بالنسبة للمشرعين، وعامل قلق لدى الفقهاء الذين يتساءلون حول مدى ملاءمة التشريعات الحالية وقدرتها على استيعاب هذه التقنية الجديدة، ويجدّون البحث حول الأساس المستجدّ للمسؤولية المترتبة على أفعالها الضارة. [5]

وفي مجال تحديد المسؤولية أيضاً، يدور التساؤل حول ما إذا كان الذكاء الاصطناعي القادر على التعلم والاستدلال وتكييف سلوكياته قد أصبح "تفكيره" معقداً لدرجة أنه بات معها صعباً تحديد ما إذا كان الفعل ناتجاً عن خطأ في البرمجة أو قرار داخلي. ففي الحقل الجزائي، يُطرح السؤال حول ما إذا كان سيقتصر دور الذكاء الاصطناعي على كونه أداة لفاعل معنوي ينفذ جريمته بواسطة هذا الذكاء[6] دون أن يكون لهذا الأخير أية إرادة أو استقلالية في اتخاذ قرار الجريمة وتنفيذه؟ وما هو موقع الروبوتات القاتلة[7]، من حيث المساهمة الجرمية، باستقلاليتها عن أي

---

[1] عجيل طارق، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 117 وما يليها.

[2] أوضح القرار الأوروبي نوعية الحقوق التي من الممكن أن تمنح إلى كيانات الذكاء الاصطناعي:
European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017, Para. 59.

[3] علماً أن المشرع اللبناني في قانون حماية الملكية الأدبية والفنية، رقم 75، تاريخ 1999/4/3، حصر في المادة الثانية منه المنتوجات التي يحميها القانون بتلك الصادرة عن العقل البشري.

[4] C. Gestin-Vilion, La protection par le droit d'auteur des créations générées par l'intelligence artificielle, Mémoire, Université Laval Quebec (Canada) et Université Paris-Saclay (France), 2017, p.2.

[5] انظر حول فكرة "النائب الإنساني" التي بنى عليها القرار الأوروبي تلك المسؤولية، حيث فرض المسؤولية عن تشغيل كيانات الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الأشخاص، وفقاً لمدى تدخلهم في صناعتها أو استغلالها أو مدى سلبيتهم في تفادي التصرفات المتوقعة من هذه الكيانات، دون افتراض الخطأ ودون اعتبارها بمنزلة الأشياء: European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017, Para.AD, Introduction.

وحول أسس أخرى: A. Mendoza – Caminade, Le droit confronté à l'IA des robots: vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques?, Recueil Dalloz, nº 8, 2016, p.445.

[6] حصل ذلك بالفعل حين طوّر طلاب في سويسرا في العام 2015 روبوتاً ليجلب لهم مواد غير شرعية، ومنها المخدرات.

[7] تعرف الروبوتات القاتلة بأنها منظومة سلاح آلية، لها القدرة في حال تشغيلها، أن تختار الأهداف وتشتبك معها دون حاجة إلى تدخل إضافي من العنصر البشري الذي يشغلها، على ما عرّفها المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي:

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

مصدر قرار عسكري الذي بمجرد أن يتقرّر تشغيلها تتولى هي ترجمة المهمة وتنفيذها دونما حاجة إلى مزيد من التدخل البشري. وهل يستطيع العنصر البشري "المشرف" أن يلغي، من الناحية العملية، قرار التنفيذ، بالنظر إلى السرعة الهائلة التي تنفذ فيها قرارات التنفيذ النهائي، ليبقى، على الأقل، جزءاً من "دائرة القرار الأوسع"؟

وإذا سلّمنا جدلاً بأنّ القاضي لن يكون على تماسّ مباشر مع المشاكل القانونية التي سوف يطرحها تدخل كيانات الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية في البلد الذي يمارس مهمته القضائية فيه، فلا بدّ من أن يجد نفسه، عاجلاً أم آجلاً، أمام إحدى تطبيقاتها الآتية إليه من وراء الحدود. فالقاضي قد يواجه حالات عملية تستلزم منه معرفة متخصصة بالآثار الناجمة عن أعمال كيانات الذكاء الاصطناعي لناحية إعطاء الأحكام الأجنبية آثارها، أو حتى تنفيذها (تنفيذ الأحكام المدنية الصادرة في الخارج، أو حكم القاضي الوطني بالالتزامات المدنية انطلاقاً من الحكم الجزائي الأجنبي[1])، ومشكلات إعطاء الوصف القانوني المناسب لبعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي (المسؤولية الناشئة عن السيارات الذاتية القيادة على سبيل المثال)، إلى التعاون الدولي في المجال الجزائي، وإشكاليات القانون المادي (التثبت من ازدواجية التجريم في ظل اختلاف الوصف القانوني للأفعال الناجمة عن نشاط تطبيقات هذا الذكاء بين الأنظمة القضائية)، وأكثر منها لناحية القوانين الإجرائية (قبول الأدلة المستخرجة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وقبول تنفيذ العقوبة المتأتية عن محاكمات استخدم فيها الذكاء الاصطناعي في الحالة التي يعترف فيها للأحكام الجزائية الأجنبية بالقوة التنفيذية الأصلية، أو تنفيذ ما قضي به جزائياً، غير العقوبات الأصلية، في دولة غير تلك التي صدر عن قضائها).

فضلاً عن هذه التحديات التي بات معها تعلّم القاضي حول الذكاء الاصطناعي ضرورياً، فإنه يقتضي التنبّه إلى حدود استخدام الذكاء الاصطناعي والإحاطة بمخاطره، ليتحوّل هنا دور تعلُّم القاضي عن الذكاء الاصطناعي من جعله "مستخدماً ذكياً" له، إلى سياق أكثر جدية.

المبحث الثاني: القاضي في دورِ موجِّه "المُصَمِّم" لنُظُم الذكاء الاصطناعي

لا ينبغي أن يقتصر التعليم وبناء القدرات على تعليم وتدريب أصحاب المهن على الأدوات واستعمال الخدمات المعروضة عليهم، باعتبار انّ الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى خلق نموذج عمل جديد، ولكن يفترض أن تكون المعرفة أكثر جدية معرفياً، بحيث يتنبّه المستخدم إلى دوره الشخصي في إنتاج المعرفة، ولو بصورة غير مباشرة. فالمستخدم قد لا يصنع العلوم بشكل مباشر لكنه يوجّه "المصّمم" (مصمم النظم التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في حالتنا) نحو إنتاج معرفي يجري على أساس يؤمن أدوات أفضل وأسهل للاستخدام، ولغرض آخر، أبعد وأكثر

UN, General Assembly, Human Rights Council, Report of the special Rapporteur on extrajudicial, Summary, or arbitrary executions, Christof Heyns, 9 apr.2013, A/HRC/23/47, p.7, para. 38.

[1] على سبيل المثال، تنص المادة 29، فقرتها الأخيرة، من قانون العقوبات اللبناني على أنه: "للقاضي اللبناني أن يتثبت من كون الحكم الأجنبي منطبقاً على القانون من حيث الشكل والأساس وذلك برجوعه إلى وثائق القضية".

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

خطورة، يتمثل بإحكام وسلامة هذا الاستخدام. فبناء قدرات الجسم القضائي في ما يختص بنظم الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة ملحة لرسم الطريق الذي نختار لتصميم الذكاء الاصطناعي بهدف حماية عدالة اليوم والمستقبل من مثالب ما يمكن أن تتعلمه هذه الآلات الجديدة بضمان تكريس خوارزميات أخلاقية تنضوي تحت راية احترام حقوق الإنسان **(المطلب الأول)**، ولتحديد الأبواب التي يُمكن لتلك الكيانات ولوجها في النظام القضائي لحماية القرار القضائي بحدّ ذاته، ودوره المفتاحي في إرساء مبادئ دولة القانون والمؤسسات **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: بناء القدرات، ضمانة لصناعة خوارزميات جديرة بالثقة

الإنسان يعلّم اليوم الآلة ما يعلَمُه، ويدرّبها كذلك لتتعلّم بنفسها من "البيئة" التي تتفاعل معها. ومع تزايد قدرتها على التعلّم الذاتي، يصبح توقُّعُ تصرفاتها والسيطرة عليها أصعب، فيرتفع عندها منسوب التحديات. وقد بيّنت التجربة بأن تصرفات تلك النظم ليست ب "البراءة" التي نتوقّع.

فأشكال التمييز المختلفة (الواعي أو اللاواعي) لدى المبرمجين تنتقل إلى التكنولوجيا التي باتت عرضةً لوراثة تحيّزات مصمّميها، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز انتشار الصور النمطية والاجحاف والانحياز الاجتماعي.[1] وما يزيد الأمر خطورةً أن الدراسات بيّنت أن بإمكان كيانات الذكاء الاصطناعي تطوير انحيازات خاصة بها. [2]

وبالرغم من هذا الوضع المقلق، فإنّ التكنولوجيا الخوارزمية هذه تتغلغل في أنظمة العدالة وأجهزة إنفاذ القانون[3].

وإذ نتحدث عن إدخال الذكاء الاصطناعي إلى قصور العدل، فلا يمكن إلا أن نتناول بالبحث إحدى أبرز الخدمات التي يقدّمها، وهي استخدام خوارزميات "التوقّع" التي تندرج، بصورة عامة، تحت مصطلح العدالة التوقّعية أو التنبؤية Justice prédictive.

تعريفاً، تعني عدالة التوقّع استخدام مجموعة من الأدوات المتطوّرة بفضل معالجة كمية ضخمة من البيانات القانونية التي تقترح، من خلال حساب الاحتمالات، توقّع النتيجة التي سيقترن بها حلّ النزاع.[4]

وإذا كان استعمال هذه التقنية يهدف، بالدرجة الأولى، إلى استباق النزاع، بإعطاء المتقاضي المحتمل فكرة عن مآل المسار القضائي في حال إطلاقه، فيعمد، نتيجة ذلك، إمّا إلى المبادرة إليه، وإما إلى الإحجام عنه، وإما إلى اختيار وسائل بديلة لحلّ النزاع. هذه الخدمة، في السياق الذي نحن في صدده، لا تعني القاضي بحدّ ذاته بصورة مباشرة.

---

(1) J. Buolamwini, When the Robot doesn't see dark skin, New York Times, June 21, 2018, www.nytimes.com

(2) Could AI robots develop prejudice on their own?, Cardiff University, Sept.6, 2018, www.sciencedaily.com

(3) أقسام الشرطة في شيكاغو ونيو اورلينز والمملكة المتحدة تستخدم الذكاء الاصطناعي لوضع لوائح بالمجرمين المحتملين، مستخدمة التنظيم التوقّعي لتتوقّع الجرائم المستقبلية، انطلاقاً من معايير تغذى بها تلك الآلات، كمثل السكن في أحياء شعبية، أو وجود صلة، ولو بعيدة، بشخص مجرم، علمت أن أجهزة التعرّف إلى الوجوه Facial recognition لا تنجح في التعرّف بشكل صحيح على ذوي البشرة الداكنة.

A. Breland, How white engineers built racist code and why it's dangerous for black people, Guardian, Dec.4, 2017, www.theguardian.com.

(4) La justice prédictive est définie comme étant *« un ensemble d'instruments développés grâce à l'analyse d'une grande masse de données de justice qui proposent, notamment à partir d'un calcul de probabilités, de prévoir autant qu'il est possible l'issue du litige »* : B. Donder, Justice prédictive : la fin de l'aléa judiciaire ?, Recueil Dalloz, 2017, p.532.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

لكن التجربة العملية بيّنت السعي إلى إقامة الرابط بين عدالة التوقّع وتحقيق العدالة بالمعنى الضيّق، وذلك عن طريق "إقحام" استخدام الذكاء الاصطناعي خلال عملية إنتاج القرار القضائي بحدّ ذاته[1]. لكن مظاهر هذا الاستخدام أفرزت نتائج مقلقة.

فالقرارات القضائية التي تمت الاستعانة لإنتاجها بالبرامج التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أظهرت انحيازاً ضد بعض الفئات من الأشخاص [2]. فإنّ قرارات القضاة في الولايات المتحدة الأميركية في ما يختص بإخلاء السبيل المشروط وطريقة تنفيذ العقوبة التي تمت الاستعانة فيها ببرنامج Compas الشهير[3] الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي من أجل قياس نسبة الخطورة الجرمية لدى الأشخاص، بتمييز ذوي الاحتمال الأكبر للعود الجرمي، قد أثار جدلاً واسعاً. ففي العام 2016، خلُص مسحٌ أجرتْه منظمةُ (ProPublica) غير الحكومية [4]إلى أن البيانات المستخدمة بواسطة خوارزمية كومباس كانت متحيّزة، وبالتالي فإن الخوارزمية متحيّزة أيضاً على حساب الأقليات [5]. فنسبة 44.9% من الأشخاص من ذوي الأصول الإفريقية الذين صنّفهم البرنامج ضمن الفئة ذات خطر التكرار الأعلى، لم يكرّروا، في الحقيقة، ارتكاب أي جريمة في السنتين التاليتين لإطلاق سراحهم، بينما أظهر المسح أن الأشخاص البيض المصنّفين من قبل البرنامج ضمن الفئة الخطرة عينها، ونسبتهم 23.5%، 76.5 % منهم أصبحوا مكرّرين [6]. وارتفعت الأصوات، حتى في الجسم القضائي نفسه، للتنديد باستخدام هذا البرنامج الذي من شأنه أن يفاقم "الفروقات والتمييز غير العادل وغير المبرّر المنتشر أساساً في النظام القضائي والمجتمع ككلّ" [7]. ومؤخراً، أُجريت دراسة في جامعة هارفرد حول تأثير استخدام خوارزمية كومباس في تقدير البشر لخطر التكرار. وانتهت الدراسة في إحدى خلاصاتها العديدة إلى أن إدخال نسبة التكرار التي توقّعها البرنامج في حسبان الأشخاص، موضوع العيّنة التي تناولتها الدراسة، جعلهم يسجّلون تقديراً أعلى لنسبة التكرار لدى الأشخاص السود بالنسبة إلى الأشخاص البيض [8].

---

[1] تم استخدامها فعلياً من قبل بعض محاكم الاستئناف في فرنسا :

Rapport du Sénat, Mission d'information sur le redressement de la justice, 4 avr.2017, cité par Y. Gaudemet, La justice à l'heure des algorithmes, Revue du droit public, nº 3, 2018, p.655.

[2] J. Angwin, J. Larson, Surya Mattu, and Lauren Kirchner, Machine Biais, ProPublica, May 23, 2016, www.propublica.com

[3] Correctional offender management profiling alternative sanctions.

[4] L. Jeff, J. Angwin and T. Jr Parris, How Machines learn to be racist, ProPublica, Oct. 19, 2016.

[5] كردّ على هذا الواقع، قامت منظمة العفو الدولية و AccessNow وعدد من المنظمات غير الحكومية بصياغة إعلان تورنتو للدعوة إلى حماية الحق في المساواة وعدم التمييز في الأنظمة القائمة على التعلم الآلي

Déclaration de Toronto : Protéger le droit à l'égalité et à la non-discrimination dans les systèmes reposant sur l'apprentissage automatique, 16 mai 2018.

[6] J. Larson, S. Mattu, J. Kirchner, J. Angwin, How we analyzed the Compas recidivism algorithm, Propublica, 23 mai 2016, www.propublica.org.

[7] انظر تصريح المدعي العام Eric Holder

Cité par A. Fradin, États-Unis : un algorithme qui prédit les récidives lèse les Noirs, Rue 89, 24 mai 2016, www.rue89.nouvelobs.com

[8] Vaccaro M.-A, Algorithms in Human Decision-Makings; a case study with the COMPAS Risk Assessment Software, Bachelor's Thesis, Harvard College, 2019.

حتى إن اجتهاد المحاكم الأميركية قد تعاطى بحذر مع الأخذ بالنتائج المتأتية عن هذا البرنامج. فقد طرح الموضوع أمام المحكمة العليا لولاية ويسكونسن في العام 2016 بمناسبة قضية State v. Loomis [1]حيث، وإن كانت المحكمة قد ردّت الطعن المقدم من المتهم واعتبرت أن القرار القضائي يتمتع بالتفريد، إلا أنها أشارت إلى أن نتائج الخوارزمية لم تؤخذ وحدها بالحسبان لبناء القرار، ولأن المحكمة تملك السلطة التقديرية الضرورية من أجل عدم اعتماد النتائج الناتجة عن البرنامج في حال اعتبرتها غير مناسبة. واعتبرت المحكمة أن القضاة يجب أن يكونوا في حالة حيطة عند الأخذ بنتائج الخوارزمية. فضلاً عن ذلك، فقد حدّد قرار المحكمة العليا خمس نقاط لا بدّ من أن تكون متوافرة ليصحّ اعتماد النتيجة [2]، فتكون بذلك قد أكّدت على موقف متشكك في دقة نتائج الخوارزمية، فضلاً عن التشكيك في طريقة تعامل هذا البرنامج مع الأقليات [3].

حان وقت التصرّف، وآن الأوان لنتحرّك. فالآلات الذكية باتت قادرة على التعلّم من الجزء المظلم لطبيعتنا البشرية، فإمّا أن نضبط الأشرعة صوب الضفة النبيلة، وإمّا أن نغرق جميعاً في ليل طويل.

إن القضاة مسؤولون اليوم عن إعادة تهيئة العقد الاجتماعي بين التكنولوجيين والمجتمع في حقل العدالة، لضمان بناء نظم الذكاء الاصطناعي الأخلاقي وتأطير استخدامه بما يخدم مصلحة الإنسان، أو منع استخدامه في المجالات التي يرون.

لا تطمح هذه الدراسة إلى إجراء مسح حول المعايير الأخلاقية التي يجب تطبيقها في هذا المضمار. فلدينا اليوم نطاق عريض من المنظّمات والمبادرات التي تضع مسودات أطروحات، تصيغ سياسات، تقترح إرشادات وقوانين، ولا تكفّ عن إجراء الأبحاث عن أخلاق التكنولوجيات الجديدة [4]. القضاة مدعوون إلى عدم تأجيل مهمة تطبيق الرؤيا الأخلاقية بل المبادرة إلى اكتساب ما يمكّنهم من الإشراف على إدارة تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة بمسؤولية.

فانطلاقاً من كونه العنصر المعنيّ مباشرةً بإدخال النظم المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى عمله القضائي، فإن تعلُّم القاضي على نظم الذكاء الاصطناعي وتدريبه على أخلاقياتها، من شأنه أن يفرضه لاعباً أساسياً ومقرِّراً لا غنى عنه في محافل بحث أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأن ينزع الشرعية عن المحافل التي لا تنطوي على مشاركته،

---

[1] State v. Loomis – 2016 WI 68, 371 Wis. 2d 235, 881 N.W.2d 749.

[2] First, the "proprietary nature of COMPAS" prevents the disclosure of how risk scores are calculated; second, COMPAS scores are unable to identify specific high-risk individuals because these scores rely on group data; third, although COMPAS relies on a national data sample, there has been "no cross-validation study for a Wisconsin population"; fourth, studies "have raised questions about whether [COMPAS scores] disproportionately classify minority offenders as having a higher risk of recidivism"; and fifth, COMPAS was developed specifically to assist the Department of Corrections in making *post*-sentencing determinations.

[3] *State v. Loomis,* Wisconsin Supreme Court Requires Warning Before Use of Algorithmic Risk Assessments in Sentencing, www.havardlawreview.org

[4] على سبيل المثال لا الحصر، نذكر: مبادئ اسيلومار المحددة في العام 2017 من قبل معهد مستقبل الحياة، وهي عبارة عن ثلاث وعشرين فكرة عن كيفية جعل الذكاء الاصطناعي أخلاقياً. وكذلك دستور أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي أصدره غوغل. أما معهد AI Now، فيُصدر تقارير سنوية تتضمن توصيات عدة تتعلق بمختلف المسائل الأخلاقية. للمزيد، انظر: فلين كولمن، الخوارزمية البشرية – كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تحديد من نحن، مرجع سابق.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ويزعزع الثقة بمقررات السياسات العامة التي تستبعده. هذا فضلاً عن أنها تبرّر، لا بل تفرض الوقوف على رأيه، في مسألة تقييم استخدام هذه النظم في مجال العدالة طوال فترة حياتها.

فينبغي أن يكون للقضاء التمثيل الكافي في رصد وتقييم البرامج والآليات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بطريقة جديرة بالمصداقية، وذلك بالمشاركة بوضع نهوج كمية ونوعية.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ هذا النوع من المعرفة من شأنه أن يتيح للقاضي اتخاذ القرارات المستنيرة في مجالات عدة، ومنها، على سبيل المثال، اتخاذ قرار استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في نطاق معيّن، واستبعاده من نطاقات أخرى، وتسويغ اختيار وسيلة دون الأخرى على أساس من الملاءمة مع الغرض أو الهدف المشروع المراد تحقيقه، وذلك بعد إجراء تقييم معمق ومعياري بين ضرورة الاستخدام والمخاطر المحتملة. ولا ننسى ضرورة حرصه على وجود الإجراءات اللازمة للسهر على موجب تقديم الحساب Obligation de rendre des comptes، وتحديد المسؤولية عن الأفعال الضارة الناجمة عن عمل هذه البرامج، والتأكد من تأمين إمكانية فعلية للطعن في تطبيقها وحق المثول أمام القاضي لهذه الغاية، والحرص على ضرورات الشفافية وتطبيقها بما يتوافق مع الطبيعة الخاصة للسياق الذي تستخدم فيه البرامج المذكورة.

يضاف إلى ذلك ترسيخ وعي القاضي بسلطته التقريرية النهائية، بحيث يبقى القرار النهائي في يده، ومهما بلغت هذه النظم من النضج في المستقبل، في الحالات التي تنطوي على قرارات مصيرية معينة يعمد إلى تحديدها.

وبصورة أكثر واقعية، وانطلاقاً من الوعي بأن تدخل الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة بمعالجة المعطيات القانونية والسوابق الاجتهادية من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مقلقة، فإنّ تعلّم القاضي حول هذه التكنولوجيا من شأنه أن يتيح له المشاركة بفعالية للحؤول دون ذلك عن طريق وضع ما يسمى ب "الأخلاقيات منذ النشأة" أو ethical–by–design.

وبذلك يتيح له التعلم الإشراف وإدارة إدخال المبادئ والحقوق التي لا يجوز أن يتم الاعتداء عليها منذ مرحلة تصميم الذكاء الاصطناعي وتعليمه، لضمان استخدام يحترم الحقوق الأساسية للأفراد والمجموعات والبيئة ودولة القانون والمؤسسات، ولا سيّما للمجموعات المميّز ضدها والأشخاص الذين هم في حالة ضعف. وإن تعلّمه من شأنه أن يعزّز معرفته بأن استخدام هذه التكنولوجيا من شأنه أن يعيد إنتاج أشكال التمييز وممارسات التحيز، بناء على استعمال الذكاء الاصطناعي لبعض المعطيات الحساسة donnée sensible، كالعرق والجنس والميول الجنسية والآراء السياسية والمعتقد الديني والفلسفي والمعلومات الصحية والطبية وغيرها. ففي مرحلة التصميم ومرحلة الاستخدام، يمكن لتدخّل القاضي الواعي والتصحيحي أن يضع حداً لمخاطر استخدام تلك المعطيات أو منع ترسيخها وتأبيدها.

المطلب الثاني: دور بناء القدرات في ضمان نوعية القرار القضائي

في حين أن المخاوف الرئيسية قد تنطوي على هيمنة الذكاء الاصطناعي على العنصر البشري، فإن المخاطر الوشيكة والأكثر إلحاحاً تتمثل في الآثار المترتبة على كيفية ممارسة العمل الذي تدخل عليه هذه التكنولوجيا.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

فمن الناحية الواقعية، إن ما يهمّ المتقاضين ليس أوامر القانون المجرّدة التي صيغت بصورة عامة ولا شخصية، وإنما ما قد يقرّره القاضي بصورة فردية في ما يخصّ قضيّته الشخصية. من هنا جهدت كيانات الصناعة القانونية Legaltech[1] في التفكير لإيجاد أدوات يمكنها توقّع نتيجة المحاكمات بصورة مسبقة، وهو إحدى تطبيقات العدالة التوقّعية Predictive justice. الموضوع ليس جديداً، لكنه يتخذ اليوم حجماً متفاقماً. ففي العام 1963، تمّ التوصّل إلى أسس للمعالجة الرقمية لمعطيات الملفات من أجل محاولة توقّع قبولها أو ردّها أمام القضاء [2]. العاملون في تصميم هذا البرنامج المعلوماتي اعتبروا أن فهم أساليب تفسير الواقع والقانون التي يعتمدها القضاة من شأنه أن يؤدي بنا إلى ثوابت constances، والتنبؤ بالتالي بمآل القضية. وفي القرن العشرين، تكثفت الجهود في هذا المضمار، وسعى البعض إلى بناء نماذج رياضية، وأخرى تستند إلى الاحتمالات [3] Probabilités أو العلاقات [4] Corrélations يمكن من خلالها توقع نتيجة القرار القضائي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قام باحثون بريطانيون وأميركيون بدراسة، نشرت بتاريخ 24 تشرين الأول من العام 2016، متعلقة بتصميم نظام يعمل بالذكاء الاصطناعي من شأنه توقع النتيجة التي يقترن بها القرار القضائي. الدراسة تناولت حوالي 600 ملفّ بتّت فيه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، واقتصرت النتيجة التي اقترحها البرنامج على توقع قبول الدعوى أو ردّها من قبل المحكمة المذكورة. وإن النتيجة التي توصّلت إليها الخوارزمية المستعملة تطابقت بنسبة (79%) مع نتيجة القرارات موضوع الدراسة. إن عمل الخوارزمية كان يقوم على اكتشاف التوجّهات النصّية Tendances textuelles التي تؤدي إلى خلاصات يمكن توقّعها في إطار مخالفة أو عدم مخالفة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إذ إن الوقائع المجدية وأسانيد الفرقاء القانونية بخصوصها والمواد القانونية المطبّقة (كبيانات) من شأنها أن تفرز، بصورة إجمالية، قرارات متماثلة [5].

---

[1] للتعريف:

Qu'est-ce qu'une legal tech ?, Dalloz Actualités, 29 sept.2017 : « Ces legaltechs ont vu le jour aux États-Unies avec l'apparition de Rocketlawyer et Legalzoom qui sont venues bouleverser les pratiques traditionnelles des pratiques traditionnelles en faisant usage de la technologie et de logiciels performants pour offrir une large palette de services juridiques aux internautes grâce à des algorithmes de génération documentaire ».

[2] R. C. Lawlor, What computers can do: analysis and prediction of judicial decisions, American Bar Association Journal 1963, p.337.

[3] J.A. Segal, Predicting Supreme Court cases probabilistically: the search and seizure cases (1962-1982), American Political Science Review 1984, p.891.

[4] S.S. Nagel, Applying correlation analysis to case predict, Texas Law Review 1963, p.1006 s.

[5] حول النهج التطبيقي الذي اتبعه هؤلاء الباحثون:

-B. Barraud, Un algorithme capable de prédire les décisions des juges : vers une robotisation de la justice, Les cahiers de justice, éd. Dalloz, 2019 (2), pp.221-228.

-N. Aletras et D. Tsarapatsanis, Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a Natural Language Processing perspective, Peer J computersciences, 24 oct. 2016.

وفي هذا الإطار، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي فعلياً اليوم في سياقات العدالة المتعددة، من شأنه أن يطرح أسئلة عميقة حول صيرورة القرار القضائي في عصر الذكاء الاصطناعي، والأثر المترتب على تلك الإجابة على المستخدم النهائي لهذا الذكاء، أي المتقاضي.

فالسؤال يدور اليوم حول ماهية المنفعة التي يُمكن أن يقدّمها الذكاء الاصطناعي والأثر الإيجابي المنتظر منه في النتيجة النهائية لعمل المنظومة القضائية؟ [1] وهل يمكن، وهل يصحّ أصلاً، للمعلوماتية أن تصبح أداة حقيقية تشترك مع القاضي في عملية إنتاج القرار القضائي بحدّ ذاته؟

مؤيّدو توظيف تلك التقنيات في العمل القضائي يمتدحون قدرتها على "توفير الوصول إلى العدالة للجميع، والمساواة أمام القانون، واستقرار الاجتهاد وتناغمه وتجانسه"[2]، فضلاً عن ضمانه "الأمان القانوني والتوقّع القانوني والثقة في النظام القضائي بصورة عامة"[3]، بما يضمن قراراً قضائياً أكثر منطقية، وينتهي إلى عدالة محايدة ونزيهة. لكن قبل التسليم بالتشجيع على هذا التبنّي، يجب مقاربة هذه الحمِيّة التقنية بحيطة وحذر.

وللوقوف على الإيجابيات المتوقعة من نظم الذكاء الاصطناعي ينبغي الربط بين طبيعة عمل القاضي في إصدار القرار القضائي، وطبيعة المهام التي يمكن أن تضطلع بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استدعاؤها لمؤازرته، انطلاقاً من معيار مدى قابلية نتيجة العلاقة بين الوقائع المعروضة والقواعد المنطبقة عليها للتوقّع.

ففي مرحلة إعداد القرار القضائي والتحضير له، وفي الحالات التي تستلزم من القاضي عملاً مجهداً لمعالجة كمية كبيرة من المعلومات ودراسة موادّ قانونية متنوعة، فضلاً عن الانكباب على تحليل تعليقات كثيرة على القرارات القضائية السابقة، فإن أنظمة تصنيف قوائم المسميات الموحّدة المؤتمتة من شأنها أن تكون مفيدة [4].

فضلاً عن ذلك، فإن التقنيات القائمة على الحفظ واسترجاع المعلومة يمكنها إعطاء القاضي معلومة ذات بنية structuré ، منطبقة على الحالة الواقعة التي هو في صددها، كما تفعل تقنية eDiscovery المستعملة في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً من خلال توفير المعلومة المنظمة

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن نظام *Predictive et Case Law Analytics* الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي هو البرنامج الأكثر استخداماً في عملية إنتاج القرارات القضائية. فهو يتضمن محرك بحث باستخدام اللغات الطبيعية، فلاتر، اقتراحات لحلول مماثلة للقضية المطروحة، تحليل إحصائي للقضية لاحتساب مقدار التعويض المحتمل، والإرشاد إلى عناصر الواقع والقانون الأكثر تأثيراً في الاجتهادات السابقة:

انظر: E. Barthe, Les outils de l'intelligence artificielle pour le droit français, JCP G, nº 14, 2019, p.671.

مع العلم أن استخدام هذا النظام من قبل محاكم الاستئناف الفرنسية في Douai و Rennes أعطى نتائج غير مجزية

X. Rosnin, Ce logiciel de justice prédictive ne nous apportait aucun plus-value, interview par Soazig Le - Nevé, 27 nov.2017, cité par O. Onana, Mythes et réalités de l'intelligence artificielle et de la justice prédictive, Village-Justice.com

ثمة نظام آخر يعمل في الذكاء الاصطناعي هو Case Law Analytics

P. Allemand, Case Law Analytics: les mathématiques au service du droit, Carrières-juridiques.com, juin - 2018.

[2] J.-M. Sauvé, *in* Ordre des avocats au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, La justice prédictive, Actes du colloque organisé par l'Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation à l'occasion de son bicentenaire, 2018, Dalloz.

[3] La sécurité juridique et la prévisibilité du droit : D. Reiling, Quelle place de l'intelligence artificielle dans le processus de décision du juge, Les cahiers de la justice, éd. Dalloz, 2019 (2), pp.221-228.

[4] Les systèmes de nomenclature uniforme automatises comme ECLI (European Case Law Identifier).

والمجدية للقاضي pertinente أن يساعده في بناء التفكير المنطقي والخلوص إلى النتائج، وبالتالي إعطاء إرشاد أو نصيحة. من هنا، تأتي أهمية الذكاء الاصطناعي في التخفيف عن قاضٍ مثقل بالعمل، وإراحته بجعل بعض المهام آلية. فيتركز دور الذكاء الاصطناعي في التصدي للأمور التي يسهل معالجتها نسبياً. وإن كانت تتطلب الكثير من الوقت، الأمر الذي يشكل مظهراً من مظاهر التعقيد فيها- وتلك التي يحكمها النمط والتكرار. فالحلّ المتوقّع المُعطى من قبل الذكاء الاصطناعي يفرض نفسه أساساً بسهولة في هذه الحالات التي تتضاءل فيها سلطة القاضي في التقدير، طالما أن هذه القضايا ترتكز إلى حيثيات واضحة وحلول مستقرة.

أما عن عملية بناء القرار القضائي بحدّ ذاته، وقبل البحث في المنافع التي يمكن أن يوفرها إدخال الذكاء الاصطناعي إلى العمل القضائي، لا بدّ من التعريج على طبيعة عمل القاضي الذي يؤدي به إلى إصدار القرار القضائي. فالقاضي يفصل في النزاع وفق القواعد القانونية التي تطبق عليه [1]. وفي هذا السياق، هو يتعامل، بصورة مبدئية، مع معلومة، ويعالج الأحداث المعروضة أمامه (الأحداث بالمعنى التاريخي)، ليستخلص منها الوقائع المجدية، وموقف فرقاء النزاع منها. وفي ذلك يتطابق عمله مع طريقة عمل الخوارزمية التي تتعاطى مع المعلومات-البيانات. أما في مضمار المُخرجات Outputs المتأتية عن الخوارزمية، فتبرز الفروقات النافرة بين مهمّة القاضي وعمل الخوارزمية. وقد نبّه العلامة كاربونييه إلى هذا الواقع، نافياً بشكل قاطع أن يكون القاضي آلةً، لأنه يُعمِل في القضية، فضلاً عن المعرفة والمنطق، حساسيته وحدسه [2]، باعتبار أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المتداولة اليوم هي من النوع الضعيف Narrow AI، وليست من النوع القوي المدرك والواعيGeneral AI. فالقاضي يضع الإطار القانوني للقضية، ويطبّق القواعد القانونية في ضوء الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية[3]، مُعمِلاً التفكير القانوني، وصولاً إلى الحلّ. ولا يعمد القاضي إلى البتّ بالقضية وحسب، إنما ثمة عملية فكرية كامنة وضمنية تأخذ مجراها ولا يمكن اختزالها بالمنطق القياسي وحده. وهي في الوقت عينه تشكل ضمانة للمتقاضي باعتبار أن عناصر قضيته الواقعية والقانونية قد تمّ فحصها ومعالجتها بصورة شخصية متفرّدة. فالحكم القضائي ينطوي على تفسير للقانون، وهو معرفة "كيف يحصل القاضي على القاعدة الفردية الشخصية التي سوف يطبّقها، وذلك انطلاقاً من تطبيق القاعدة المجردة بصيغتها العامة على واقعة مادية محددة". [4]أما القاضي - الروبوت فهو قاضي المنطق

---

[1] كما جاء في حرفية المادتين 369 و 12 من قانوني أصول المحاكمات المدنية في لبنان وفرنسا على التتالي.

[2] J. Carbonnier, Droit civil, Vol.1 : Introduction, PUF, coll. Quadrigue, 2004, p.24 : *« Le juge est un homme et non une machine à syllogismes : autant qu'avec sa connaissance des règles et sa logique, il juge avec son intuition et sa sensibilité ».*

[3] سبق ل Karl Llewellyn ، وهو أحد أبرز أنصار المدرسة الواقعية الأميركية، أن أشار إلى مروحة من الاعتبارات غير الملموسة التي تدخل في صناعة القرار القضائي.

« Le droit est une idéologie et un ensemble d'idées envahissantes et puissantes qui sont largement non verbalisées, largement implicites et qui passent inaperçues » : My Philosophy of Law, Boston Law Co., 1941, p.183.

وكذلك: C. Perelman, Le raisonnement juridique, Les études philosophiques, nº 2, 1965, p.140.

[4] في معنى تفسير القانون من قبل القاضي :

-H. Kelsen, Théorie pure du droit, trad. H.Thevenaz, Neuchatel, éd. La Baconnière, 2e éd., revue et mise à jour, 1988, p.140.

البحث، وليس قاضي التجربة والخبرة، وهو، وإن كان من شأنه أن يتوقّع الحلّ كنتيجة، لكنه غير قادر [1] على تفسيرها والكشف والتعبير عن العملية الاستعرافية التي أدت إلى الحلّ كمسار، بعيداً عن "المعمارية المنفتحة" للمنطق القانوني [2] الذي، وإن كان منطقاً استدلالياً، لكنه ليس استنتاجياً محضاً، إنما هو منطق استقرائي وبراغماتي. ومن نحو ثان، فإنّ تعلّم القاضي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحمي "نوعية القرار القضائي" ويعزّز أهميته في إرساء مبادئ دولة القانون والمؤسسات.

فاستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية إنتاج القرار القضائي يؤدي بنا رويداً إلى تغيير في منطقه [3]. فالقاضي لم يعد، في الحقيقة، يحكم، وإنما يذهب رأساً إلى الحلّ الأكثر تواتراً، في ما بات يُعرف اليوم ب Solutionnisme poussé. ومن شأن ذلك أن ينحو بنا صوب تنميط العدالة [4]، وتماثل في الأحكام القضائية، قائم على حسابات رياضية، وليس على أساس تفريد لكلّ قضية بحسب معطياتها القانونية والخارجية التي يُدخلها القاضي في الحسبان. فتحت "ضغط" الأرقام والنسب، يلوح الخطر في أن يتخذ القاضي القرار "الأكثر شيوعاً"، الأمر الذي قد يؤدي بنا عملياً إلى محاكمات جماعية Procès de masse، فتصبح عندها الوظيفة القضائية محكومة بالثنائية التالية: فإما أن يتبع القاضي اقتراح الآلة، مقتنعاً أو متماثلاً أو حتى، وهنا الأخطر، لاستئمانه لهذا الخيار، وإما أن يخالف اقتراح الآلة، الذي أصبح، عند ذاك يُعدّ، في نظر العامة، الحلّ الطبيعي [5].

إن اللجوء إلى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إنتاج القرار القضائي من شأنه أن يؤسس لخطر وحدانية الاجتهاد، وانسحاق حرية القاضي في التقدير تحت صخرة النتيجة الآلية، وانعدام الدور الخلاق للقاضي، ويهدّد ب "شتاء اجتهادي" محكوم بجمود عند نقطة محددة، من خلال منطق تناسلي مكرّر. فالنتيجة المعطاة انطلاقاً من عمل نظم الذكاء الاصطناعي تتحوّل بمرور الزمن إلى قاعدة جديدة، بما أن القاعدة الناتجة عن التطبيق La norme d'application تصبح بديلاً عن القاعدة القانونية التي أتى بها النص في الأساس [6]. هذه النتائج تحيل إلى إشكالية أخرى تجد لها مكاناً في البلاد التي تتبع النظام القانوني الروماني جرماني، وتدور حول القوة والقيمة التي يكتسبها الاجتهاد. فالتطبيق الممنهج للحلول السابقة الذي يفرضه، واقعاً، الأخذ بالنتيجة التي يعلنها الذكاء الاصطناعي، معززاً بثقل العدد، هل من شأنه أن يسبغ على الاجتهاد المستقرّ القيمة نفسها التي تكتسبها السوابق الاجتهادية في أنظمة القانون العام؟

أسئلة عميقة يطرحها هذا التحوّل في فهم ماهية القرار القضائي بنتيجة اعتماد نظم الذكاء الاصطناعي.

---

(1) D. Bouclier, La décision artificielle, Paris, PUF, 1995, p.2.

(2) ترجمة للعبارة : "texture ouverte du droit"

-H.L. A Hart, Le concept de droit, trad. M. van de Kerchove, Publications des facultés universitaires Saint-Louis, 1994, p.155

(3) CEPEJ, Charte européenne de l'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement, 3-4 dec.2018.

(4) A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, JCP G, nº 1-2, 2017, p.31.

(5) M. Guyomar, Le point de vue du juge, in Ordre des avocats au Conseil d'État …, La justice prédictive, op. cit., p.99.

(6) A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op. cit.

فما هي صيرورة تعريف الاجتهاد عامةً؟ وما هي قيمة "القاعدة القانونية" (ذات المصدر التطبيقي) المستخرجة من استعمال الذكاء الاصطناعي انطلاقاً من مجموعة من القرارات المتشابهة في مادة معينة؟ وما هي، في الأساس، القرارات المتشابهة ذات المعايير المتقاربة؟ وهذه القاعدة المستخرجة هل تضيف إلى النص القانوني في صيغته العامة، فتصبح مصدراً من مصادره؟

وفي حال قرّر القاضي تطبيق قاعدة قانونية أخرى، مختلفة عن تلك الناشئة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، هل يُطلب منه تبرير إضافي للنأي عن هذا المنحى، ولشرح الابتعاد عن هذه "المعيارية" التي وضعتها وسيلة رقمية [1] قد تكون متحيزة أو مصمّمة دون رقابة خارجية من قبل جهات خاصة؟

وماذا لو أراد القاضي مخالفة المنحى الاجتهادي الذي كان قد اتبعه سابقاً خلال مسيرته القضائية، واستخرجته نظم الذكاء الاصطناعي كذلك كقاعدة "معيارية" للقرارات القضائية السابقة الصادرة عن القاضي نفسه؟ [2] وهل سيتحوّل هذا النأي إلى سبب لتقديم طلبات ردّ بحق القضاة للارتياب المشروع؟

الخاتمة:

اعتبر عالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكنغ أن "النجاح في إنشاء ذكاء اصطناعي سيكون أكبر حدث في التاريخ البشري ... لسوء الحظ قد يكون آخر حدث أيضاً، إلا إذا تعلّمنا كيف نتجنّب الأخطار" [3].

ففي معظم القرارات التي تتّخذ حول العالم اليوم ثمة خوارزمية ضالعة في الموضوع؛ من اختيار الفيلم الذي سنشاهد، أو الأشخاص الذين من سنضيفهم إلى لائحة أصدقائنا، إلى مشترياتنا الإلكترونية، إلى المرشّح الذي سنصوّت لمصلحته في الانتخابات، إلى الشخص الذي سيخضع للتفتيش، إلى من يُخلى سبيله بعد توقيفه، وإلى مدة العقوبة التي سينفّذها المجرم.

---

[1] على سبيل المثال، في إسبانيا، حيث بات يستعمل برنامج يعمل بالذكاء الاصطناعي VioGen لاتخاذ إجراءات جزائية في قضايا العنف الزوجي، انطلاقاً من نسبة توقع العود الجرمي الذي يحدّده النظام، فإن القضاة باتوا يعتمدون على تلك النسب بشكل منهجي و"يرتاحون" باستعمالها، باعتبار أنه في حال لم يكن قرارهم صائباً، فإنه بإمكانهم نسبة الخطأ إلى النتيجة التي اقترحتها الآلة، فضلاً عن خشيتهم من ردة فعل الرأي العام، في حال عدم اعتمادهم على اقتراح الآلة في ما لو تبيّن في ما بعد أن المجرم قد عاود الاعتداء على الزوجة. في ذلك انظر مداخلة البروفسور في جامعة مدريد F. Gascon Inchausti خلال الندوة التي عقدتها محكمة التمييز الفرنسية بتاريخ 21 نيسان 2022 بعنوان " L'intelligence artificielle et la fonction de juger"، متوافر على موقع المحكمة www.courdecassation.fr

[2] علماً أن تحليل المعطيات والبيانات من أجل توقع تصرف القاضي أو قراره (ما يُعرف ب profilage du juge) أصبح مجرّماً في فرنسا بموجب القانون تاريخ 23 آذار 2019.

L'article L. 111-13 du Code de l'Organisation judiciaire dispose que *: « Les données d'identité des magistrats et des membres du greffe ne peuvent faire l'objet d'une réutilisation ayant pour objet ou pour effet d'évaluer, d'analyser, de comparer ou de prédire leurs pratiques professionnelles réelles ou supposées. La violation de cette interdiction est punie des peines prévues aux articles 226-18,226-24 et 226-31 du code pénal, sans préjudice des mesures et sanctions prévues par la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés ».*

[3] S. Hawking, S. Russel, M. Tegmarkand and F. Wilczek, Stephen Hawking: Transcendence looks at the implications of artificial intelligence, but are we taking AI seriously enough?, Independent UK, May 1, 2014, www.independent.co.uk.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

لقد توفّرت لنا أكثر من أربعين سنة لكي نتكيّف مع عصر المعلومات. لن تتاح لنا المدة ذاتها لكي نتأقلم مع عصر الآلات الذكية. فإذا كنا لم نتمكن من التوافق بعد حول وضع التشريعات والقواعد وتشكيل
القيم المطلوبة لإرشاده وضبطه، فعلى الأقل لنبادر إلى بناء القدرات التي تتيح أن نحجز دورنا في مراجعة ردودنا الماضية على الصدامات التاريخية بين التكنولوجيا والأخلاقيات، وأن يكون لنا صوت منافس لطرح الأسئلة الكبرى، وتوسيع دائرة النقاش وطاولة القرار لتشملنا.

كلّ ذلك بهدف توفير الضمانات الكافية لتعمل تلك النظم تحت مظلة حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء، وضمان إعدادها وتطويرها واستخدامها بطريقة تجعل "جدارتها بالثقة" هي النتيجة النهائية التي يجب إرساؤها بفعل وضع هذه المبادئ موضع التطبيق [1].

المصادر والمراجع باللغة العربية

-الكتب

1. فلين كولمن، الخوارزمية البشرية- كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تحديد من نحن، ترجمة أوليغ عوكي، الدار العربية للعلوم ناشرون، طبعة أولى، 2020، ص 54.
2. البزوني كاظم، أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2023، ص 27.
3. حلال دونا، الذكاء الاصطناعي، تحدٍّ جديد للقانون الجزائي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، 2022.
4. عجيل طارق، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

-الكتب

1. Carbonnier J., Droit civil, Vol.1 : Introduction, PUF, coll. Quadrigue, 2004.
2. Bouclier D., La décision artificielle, Paris, PUF, 1995.
3. Kelsen H., Théorie pure du droit, trad. H. Thevenaz, Neuchatel, éd. La Baconnière, 2e éd., revue et mise à jour, 1988.

[1] التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، 23 تشرين الثاني 2021.

-المقالات العلمية

1. Allemand P., Case Law Analytics: les mathématiques au service du droit, Carrières-juridiques.com, juin 2018.
2. Barthe E., Les outils de l'intelligence artificielle pour le droit français, JCP G, nº 14, 2019, p.666.
3. Barraud B., Un algorithme capable de prédire les décisions des juges : vers une robotisation de la justice, Les cahiers de justice, éd. Dalloz, 2019 (2), pp.221-228.
4. Bensoussan A. et Puigmal L., Le droit des robots, Archives de philosophie du droit, 2017/1, T.59, pp.165-174.
5. Breland A., How white engineers built racist code and why it's dangerous for black people, Guardian, Dec.4, 2017, www.theguardian.com
6. Donder B., Justice prédictive : la fin de l'aléa judiciaire ?, Recueil Dalloz, 2017, p.532.
7. Garapon A., Les enjeux de la justice prédictive, JCP G, nº 1-2, 2017, p.31.
8. Lawlor R. C., What computers can do: analysis and prediction of judicial decisions, American Bar Association Journal 1963, p.337.
9. Mendoza-Caminade A., Le droit confronté à l'IA des robots : vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?, Recueil Dalloz, nº 8, 2016, p.445.
10. Nagel S.S., Applying correlation analysis to case predict, Texas Law Review 1963, p.1006 s.
11. Nevejans N., Le statut juridique du robot doit-il évoluer?, La jaune et la rouge, Magazine Nº 750, déc.2019.
12. Owana D., Fondements logiques de l'intelligence artificielle, Copyright Dieu-donné OWANA : Paris, 2015, p.289.
13. Reiling D., Quelle place de l'intelligence artificielle dans le processus de décision du juge, Les cahiers de la justice, éd. Dalloz, 2019 (2), pp.221-228.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

14. Sauvé J.-M., *in* Ordre des avocats au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, La justice prédictive, Actes du colloque organisé par l'Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation à l'occasion de son bicentenaire, 2018, Dalloz.
15. Segal J.A., Predicting Supreme Court cases probabilistically: the search and seizure cases (1962-1982), American Political Science Review 1984, p.891.

- الرسائل العلمية

1. Gestin-Vilion C., La protection par le droit d'auteur des créations générées par l'intelligence artificielle, Mémoire, Université Laval Quebec (Canada) et Université Paris-Saclay (France), 2017.
2. Vaccaro M.-A, Algorithms in Human Decision-Makings; a case study with the COMPAS Risk Assessment Software, Bachelor's Thesis, Harvard College, 2019.

-القرارات القضائية

- State v. Loomis - 2016 WI 68, 371 Wis. 2d 235, 881 N.W.2d 749.

-المواقع الإلكترونية

- www.csa.fr
- www.coe.int/cai
- www.courdecassation.fr
- www.nytimes.com
- www.sciencedaily.com
- www.theguardian.com
- www.propublica.com
- www.rue89.nouvelobs.com
- www.havardlawreview.org
- www.independent.co.uk.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024